بعد تصعيد إسلام آباد.. آل سعود يمنعون نفط السداد الآجل عن باكستان

التغيير

أكدت صحيفة باكستانية أن الرياض أجلت تجديد اتفاقية لتوريد النفط بشروط السداد الآجل إلى إسلام آباد، وذلك بعد تصعيد الأخيرة وتهديدها بمغادرة منظمة التعاون الإسلامي، التي تلعب مملكة آل سعود دور القائد الفعلي لها.

وذكرت "إكسبريس تريبيون" أن مدة اتفاقية التوريد، التي أُبرمت بين باكستان ومملكة آل سعود لتوفير ما قيمته 3.2 مليار دولار من النفط بشروط السداد الآجل سنوياً، انتهت قبل شهرين، وتنص على تجديدها لمدة عامين آخرين، لكن مملكة آل سعود لم تقدم النفط بشروط السداد الآجل منذ مايو/أيار من هذا العام.

وأشارت إلى أن تسهيل السداد السعودي كان جزءاً من حزمة بقيمة 6.2 مليار دولار أُعلن عنها في نوفمبر/تشرين الثاني عام 2018، لتخفيف متاعب القطاع الخارجي في باكستان.

وأوضحت الصحيفة أن باكستان سددت بالفعل قرضاً سعودياً بقيمة مليار دولار أمريكي قبل 4 أشهر من انتهاء مهلة السداد، وأن بإمكان باكستان أيضاً سداد القرض النقدي السعودي المتبقي الذي تبلغ قيمته ملياري دولار في حال توافر تسهيلات مماثلة من الصين.

ويسلط امتناع آل سعود عن توفير النفط بشروط السداد الآجل الضوء على العلاقات التي تكتنفها التحديات بين الدولتين المسلمتين، خاصة أن صندوق النقد الدولي وصف تجديد التسهيلات المقدمة من آل سعود بأنه ضروري لقدرة باكستان على تحمل الديون.

وتشير تقديرات الميزانية إلى أن الحكومة الباكستانية تأمل في الحصول على ما لا يقل عن مليار دولار من النفط في السنة المالية 2021/2020، التي بدأت من يوليو/تموز.

ووقعت باكستان ومملكة آل سعود اتفاقية تمويل لاستيراد المنتجات البترولية والنفط الخام والغاز الطبيعي المسال في 17 فبراير/شباط الماضي أثناء زيارة "محمد بن سلمان" لإسلام آباد.

ويعزو مراقبون الموقف السعودي من باكستان إلى ارتباط الرياض بعلاقات اقتصادية واستراتيجية مع الهند، خاصة أن زيارة "بن سلمان" لإسلام آباد تبعها أخرى لنيودلهم وسع خلالها التجارة غير النفطية بين البلدين، ووقع معها 5 اتفاقيات بقيمة 100 مليار دولار خلال العامين المقبلين، فيما بلغت قيمة الاتفاقيات التجارية المبرمة بين الرياض وإسلام آباد 20 مليار دولار فقط.

وفي تصريحات "حادة وغير معتادة"، الخميس الماضي، انتقد وزير الخارجية الباكستاني "شاه محمود قريشي" عدم اكتراث منظمة وتأجيلها الدائم عقد اجتماع لوزراء خارجية الدول الأعضاء من أجل دعم الكشميريين والوقوف على سبل حل قضية الإقليم، حسبما نقلت صحيفة "دون" الباكستانية.

وفيما أشار الوزير الباكستاني إلى عدم حضور إسلام آباد القمة الإسلامية المصغرة التي قادتها تركيا وماليزيا في العاصمة الماليزية كوالامبور في ديسمبر/ كانون الأول الماضي بناء على طلب مملكة آل سعود، طالب الأخيرة في المقابل بـ"إظهار الريادة في قضية كشمير".

وتدفع إسلام أباد من أجل عقد اجتماع لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، منذ قرار نيودلهي في أغسطس/آب الماضي بإلغاء الحكم الذاتي في جامو وكشمير، إلا أنّ هذا الطلب يقابل بإحجام سعودي.

ويعد دعم الرياض أمر حاسم لأي تحرك في منظمة التعاون الإسلامي، التي تهيمن عليها مملكة آل سعود.

وفي 5 أغسطس/آب، ألغت الحكومة الهندية المادة 370 من الدستور، والتي تكفل الحكم الذاتي في جامو وكشمير ذات الأغلبية المسلمة الوحيدة في البلاد، ومن ثم تقسيمها إلى منطقتين تديرهما الحكومة الفيدرالية.

ويتمتع الإقليم منذ عام 1954، بوضع خاص بموجب الدستور الهندي، الذي سمح لها بسن قوانينها الخاصة، إلى جانب حماية قانون الجنسية، الذي منع الغرباء من الاستقرار في الأراضي وامتلاكها.

وبينما تسيطر الهند وباكستان على أجزاء من كشمير، يطالب كل طرف بضمها إليه بالكامل، فيما تسيطر الصين على قطعة صغيرة من المنطقة.